قراءة في أوراق الإصلاح العربي (4) إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي

02-10-2005

رؤية مالك بن نبي تعرّضت للإهمال فترة طويلة من الوقت، ولم تنل إلى الآن ما تستحقه من الدراسة والتحليل، ولعل السبب في تجاهل بن نبي داخل الخطاب العربي يعود لعدة أسباب منها اهتمام النخب والاتجاهات الفكرية العربية لمدة طويلة بالصراع السياسي المباشر سواء الداخلي (الصراع على السلطة) أم الخارجي (مع الدول الكبرى). بينما تعطي رؤية ابن نبي الأفضلية والأولوية للجانب الثقافي، وهو ما لم يرق لكثير من السياسيين والمثقفين العرب المتحمسين للسياسة

بقلم محمد أبو رمان

مواد ذات علاقة

قراءة في أوراق الإصلاح العربي: الاتجاه شرقا.. دولة المحتمع المنتج 2

قراءة في أوراق الإصلاح العربي (3): 'الحرية أو الطوفان' مواجهة مع ميراث الاستبداد والطغيان

ناقشنا في مقالات سابقة الأثر السلبي للثقافة العربية الحالية على حركة الإصلاح العربي، بما في ذلك التراث السياسي العربي-الإسلامي، وقد تكشّف أن الموروث الثقافي بما يتضمنه من أمثال وحكم وقيم سائدة تحكم علاقة كل من العلاقة بين الفرد والمجتمع بالسلطة كلها لا تساهم في دفع الإنسان والمجتمعات العربية إلى الأمام في حركة الإصلاح بقدر ما تدفع إلى السلبية والحذر من التورط في مشاكل السياسة. وداء الحذر من السياسة لم يصب "العامة" فقط، وإنما "النخبة المثقفة" في العالم العربي كما يفصّل ذلك المفكر البحريني محمد جابر الأنصاري في كتابه "العرب والسياسة: أين الخلل؟!"، إذ يرى الأنصاري أنّ هناك حالة أشبه بفقر الدم أو "الأنيميا السياسية" في علاقة العرب بالسياسة. في حين يقترب الإمام محمد عبده من جعل السياسة بمثابة "الشجرة الملعونة" إذ يقول: "أعوذ بالله من السياسة، ومن لفظ السياسة، ومن ساس ويسوس وسائس ومسوس"!

الملاحظة السابقة خلقت جدلية بنيوية داخل الخطاب العربي المعاصر حول العلاقة بين الثقافة والسياسة، وأولوية الإصلاح؛ هل تكون للجانب السياسي أم الجانب الثقافي؟ ففي الوقت الذي يذهب فيه اتجاه عريض إلى أن الثقافة السياسية العربية هي نتاج فشل الخبرة العربية، وأن الإصلاح الثقافي مرتبط بنجاح التجربة السياسية العربية في الخروج من الآفات الحالية وتقديم نموذج صحي على صعيد الممارسة العملية الأمر الذي سينعكس على الحالة الثقافية ويساهم في إعادة الشعوب العربية إلى المشاركة السياسية الفاعلة ويزيل حالة الانقطاع التاريخي أو العلاقة المشوشة بين الإنسان والمجتمع العربي وبين السلطة.

وفي رؤية موازية للاتجاه السابق يرى اتجاه داخل الخطاب العربي أنّ ما يسمى بـ"المشكلة الثقافية" وَهْمٌ كبير وتحايل على التحديات السياسية الحقيقية التي تواجه العرب، فالمجتمعات العربية ليس لديها مشكلة ثقافية في الجانب السياسي، بل هي من أكثر الشعوب في العالم وعيا بالسياسة واستعدادا للحراك السياسي، إنما المشكلة هي مع التحديات السياسية وبالتحديد الخارجية التي تنعكس على الداخل العربي.

في المقابل، ثمة اتجاه آخر يصر على وجود المشكلة الثقافية، ويرى أنها تمثل العائق الأول في طريق الإصلاح السياسي، وأن الأولوية في الإصلاح لا بد أن تكون للجانب الثقافي بتفرعاته المتعددة، ودون إنتاج حالة ثقافية صحية داخل المجتمعات العربية فستبقى الأمراض السياسية مهيمنة، وإذا ما تخلصت الشعوب العربية من استبداد "السلطة الحالية" ستقع لاحقا في استبداد "السلطة القادمة" حتى لو كانت قادمة من حصون المعارضة، ذلكم أن جرثومة الاستبداد قابعة في ثقافتنا السياسية ذاتها على مستوى الفرد والمجتمع في آن معا.

في هذا السياق كانت رؤية محمد عبده متقدمة تاريخيا في أولوية الثقافة في عملية الإصلاح، إذ يرى أن الإصلاح السياسي يبدأ من التربية والتعليم. إلاّ أن المساهمة الأم والرئيسية في الخطاب العربي في مجال الثقافة كانت للمفكر الجزائري مالك بن نبي، الذي يضع في كتابيه "شروط النهضة" و"مشكلة الثقافة" دورا محوريا في أي عملية إصلاح مطلوبة، ويرى أن شروط النهضة تتمثل بالتفاعل بين الإنسان والوقت والتراب، وتحريك الإنسان من حالة السلبية إلى الفاعلية يرتبط بالثقافة.

تنطلق مدرسة مالك بن نبي من وجود مشكلة ثقافية هي التي تمهد للاستعمار الخارجي والاستبداد الداخلي، فوطن الاستعمار والاستبداد هو داخل الإنسان العربي في وجود القابلية للاستبداد والاستعمار، والمشكلة الحقيقية التي تواجه المجتمع العربي مع نفسه وليس مع الآخر، لذلك ينقل "بن نبي" الاشتباك إلى الداخل مع الإنسان العربي وثقافته والمجتمعات العربية وأمراضها؛ بعبارة أشمل مع "التخلف" للوصول إلى بناء شروط النهضة والتقدم التي تسمح بالخروج من النفق السياسي الحالي. ولعل القيمة الكبرى العملية لرؤية بن نبي تتمثل بتحرير السياسة من حلقة السلطة إلى مجال الأمة بأسره، وهو ما يدفع إلى الاهتمام بالمجتمعات وتنميتها وتطويرها بدلا من استنزاف الجهد في جدل سياسي يدور في حلقة مفرغة حول إصلاح السلطة والحكومات، لأنه لا إصلاح للسياسة دون إصلاح لبنيتها التحتية "المجتمعات". فالسلطة –كما يرى بن نبي- هي "مرآة المجتمع".

رؤية مالك بن نبي تعرّضت للإهمال فترة طويلة من الوقت، ولم تنل إلى الآن ما تستحقه من الدراسة والتحليل، ولعل السبب في تجاهل بن نبي داخل الخطاب العربي يعود لعدة أسباب منها اهتمام النخب والاتجاهات الفكرية العربية لمدة طويلة بالصراع السياسي المباشر سواء الداخلي (الصراع على السلطة) أم الخارجي (مع الدول الكبرى). بينما تعطي رؤية ابن نبي الأفضلية والأولوية للجانب الثقافي، وهو ما لم يرق لكثير من السياسيين والمثقفين العرب المتحمسين للسياسة وقد كانوا يعتقدون أن الشعوب العربية قاب قوسين أو أدنى من تحقيق طموحاتها خاصة مع قوة دفع الثورة الجزائرية ضد الاستعمار سابقا وخطابات عبد الناصر والثورة الإيرانية لاحقا وما رافق تلك السنين من شعارات وادعاءات وأوهام تكشف زيفها وفشلها بعد تجارب عربية مريرة، الأمر الذي دفع بالباحث اللبناني وجيه كوثراني إلى التساؤل - في مقال له مع بداية التسعينات-: "لماذا العودة إلى مالك بن نبي؟ الذاكرة والنسيان والتواصل في المشروع العربي الإسلامي".

خيبات أمل المجتمعات والشعوب العربية من السياسة ومن الأوهام التي تم تسويقها طيلة العقود السابقة، دفعت إلى العودة لمشروع الإصلاح الداخلي المرتبط ليس فقط بالسطح السياسي، بل بمقوماته وجذوره الثقافية المستمدة من المجتمع، ولعل ما يعطي قوة دفع لهذه الاتجاهات والقناعات الجديدة الحالة العراقية اليوم، إذ وجد الإنسان العربي نفسه مكشوفا ثقافيا، وهو يرى شبح الحرب الأهلية يخيم على العراق وصعود الطائفية والعرقية ليس في العراق وحده بل في مختلف دول العالم العربي، ليتبن لنا أننا فشلنا ليس في صراعنا مع الاستعمار أو الاستبداد، بل في بناء ثقافة التعايش السلمي والثقافة المدنية، وربما حتى في "إدارة حياتنا اليومية" –كما يرى محمد جابر الأنصاري-.

ومما يزكي إعادة الاعتبار للمسألة الثقافية في الإصلاح مؤشرات تقارير التنمية العربية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تظهر أن مواجهة الغرب لا تكمن في الجانب السياسي وإنما في الفجوة الكبيرة بين العرب والغرب وفي مقدمتها الفجوة المعرفية التي تظهر حجم الضعف والتراجع في حالة العالم العربي في الوقت الذي أصبحت كل ميادين التقدم والتطور ترتبط عضويا بشروط المعرفة والثقافة والبحث العلمي.

على الرغم من إعادة الاعتبار للمسألة الثقافية في السنوات الأخيرة، إلاّ أن الاهتمام بها ما زال ضعيفا على الصعيد المعرفي، ولما تنل بعد الثقافة استحقاقها، بل إن تعريف الثقافة لا يزال ضعيفا وقاصرا في العالم العربي، باستثناء جهود مالك بن نبي التي أشرنا إليها سابقا. إلاّ أن كتاب "المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة" للباحث والكاتب الشيعي السعودي زكي الميلاد (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 5) يمثل جهدا نوعيا متقدما في استجلاء مفهوم الثقافة وتوضيح معانيها. إذ يعرض الميلاد لرؤية مالك بن نبي للمسألة الثقافية من خلال رؤية تحليلية نقدية، كما يقدم رؤية على عزت بيجوفتش حول الفرق بين الثقافة والحضارة المبنية على الانتصار للثقافة وقيم الروح، ويعرض كذلك لرؤية توماس اليوت في تعريف العلاقة بين الثقافة والدين، ومن ثم يحاول بناء إشكال العلاقة الممكنة بين الثقافة والسياسة، والمعالم العامة لبناء نظرية في الثقافة في العالم الإسلامي.

ويمكن القول إن كتاب الميلاد وما يتضمنه من حوار ثري يمثل بحد ذاته علامة على تطور الاتجاه الفكري والسياسي العربي الذي يعيد الاعتبار لأهمية العامل الثقافي في الإصلاح السياسي.

للعودة للأعلى

قراءة في أوراق الإصلاح العربي (3): 'الحرية أو الطوفان' مواجهة مع ميراث الاستبداد والطغيان

26-9-2005

من هنا يعتبر اتجاه عريض من الباحثين والمفكرين أنّ أحد أهم شروط مضي حركة الإصلاح السياسي العربي قدما، وضمان اكتسابها القاعدة الاجتماعية والشعبية المطلوبة يتمثل في التخلص من الظلال والعبء الذي يضعه هذا التراث أمام مسيرة هذه الحركة وتطورها. الأمر الذي يتطلب مجهودا فكريا ومعرفيا كبيرا يقوم على إعادة بناء أحكام الفقه السياسي

الإسلامي التي عكست الخبرة التاريخية العربية أكثر مما عكست منطق الوحي الرباني من ناحية. وغربلة التراث الإسلامي -من ناحية أخرى- بما يكفل نقده نقدا منهجيا موضوعيا ثم إعادة توظيفه بما يخدم حركة الإصلاح ويدفعها إلى الأمام.

بقلم محمد أبو رمان

مواد ذات علاقة

قراءة في أوراق الإصلاح العربي: الاتجاه شرقا.. دولة المحتمع المنتج 2

يمثل جزء كبير من التراث والفقه السياسي الإسلامي عقبة رئيسة أمام تقدم حركة الإصلاح العربي اليوم، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت طيلة القرن الماضي للتغلب على ما في هذا التراث من قيم وأحكام وأدبيات - تختزل المفاهيم والممارسة السياسية في علاقة الطاعة والخضوع للحاكم وتكرس الاستبداد- إلاّ أنّ تأثير هذا التراث السلبي ما زال حاضرا بقوة في الحس الإسلامي العام، ولما تستطع بعد كل المحاولات المبذولة هدم هذا الجدار الثقافي والنفسي الذي بناه التراث والخبرة التاريخية الإسلامية ضد إقبال الناس على ممارسة سياسية سليمة، بل على النقيض من ذلك فإن السياسة لدى التيار الشعبي العريض من الناس بمثابة الشجرة الملعونة التي يحظر الاقتراب منها. وهذا الانطباع السائد لا يقف عند حدود الثقافة الشعبية ودلالاتها، لكن أيضا لدى النخب المثقفة التي تحمل وعيا حذرا اتجاه الموضوع السياسي.

من هنا يعتبر اتجاه عريض من الباحثين والمفكرين أنّ أحد أهم شروط مضي حركة الإصلاح السياسي العربي قدما، وضمان اكتسابها القاعدة الاجتماعية والشعبية المطلوبة يتمثل في التخلص من الظلال والعبء الذي يضعه هذا التراث أمام مسيرة هذه الحركة وتطورها. الأمر الذي يتطلب مجهودا فكريا ومعرفيا كبيرا يقوم على إعادة بناء أحكام الفقه السياسي الإسلامي التي عكست الخبرة التاريخية العربية أكثر مما عكست منطق الوحي الرباني من ناحية. وغربلة التراث الإسلامي -من ناحية أخرى- بما يكفل نقده نقدا منهجيا موضوعيا ثم إعادة توظيفه بما يخدم حركة الإصلاح ويدفعها إلى الأمام.

في هذا المجال بذلت جهود كبيرة في القرن الماضي، خاصة مع جهود الإصلاحية العربية الأولى، وقد بدأ هذه الجهود جمال الدين الأفغاني ورفيقه محمد عبده وتلميذه رشيد رضا وخير الدين التونسي ومعهم عبد الرحمن الكواكبي. إلاّ أن هذه الجهود لم تصل إلى النفوذ والتأثير الكبير داخل الحس الإسلامي العام نظرا للقطيعة الفكرية والسياسية الذي أحدثته معها فيما بعد الحركات الإسلامية، بذرائع مختلفة تتلخص باتهام الإصلاحيين الأوائل بالتواطؤ مع الاستعمار الغربي أو تهمة تطويع الدين لتبرير الحداثة. وربما أدت مقالة على عبد الرازق (في نقد نظرية الخلافة) من خلال كتابه الإسلام وأصول الحكم دورا معاكسا تماما لما أريد لها، إذ أعطت دفعا وتبريرا للمخاوف من وجود محاولات داخل النسق الفقهي والفكري الإسلامي لإقصاء الإسلام عن المجال السياسي العام.

وعلى الرغم من رفض مرحلة الإحيائية الإسلامية للتراث السياسي القديم وتأسيسها لممارسة سياسية إسلامية تتجاوز مقولات الخضوع للسلطة والطاعة وتكفير المعارضة. إلاّ أنّ انصباب جهود الإحيائيين (الحركات السياسية الإسلامية) على الجانب العملي وإغفال الجانب الفكري والمعرفي وتغول مشروع الصراع السياسي مع السلطات العربية الحاكمة، أدى إلى استمرار الدور السلبي للتراث الإسلامي في الحس الشعبي العام، خاصة مع وجود بعض الاتجاهات الإسلامية التقليدية من ناحية والدينية الرسمية من ناحية أخرى التي تعيد الاعتبار لهذا التراث وتؤسس عليه مواقفها وممارستها السياسية السلبية لخدمة السلطة، من خلال التأكيد على لزوم طاعة السلطة وتحريم الأحزاب السياسية والمعارضة وتضييق مساحة الحريات السياسية ومصادرة مباديء حقوق الإنسان بذريعة حداثتها وعدم وجود سند من التراث الإسلامي يرفدها.

في المقابل، استأنف عدد من المفكرين والباحثين في المجال الإسلامي مقولات الإصلاحيين الأوائل، وتزايدت في السنوات الأخيرة الجهود الفكرية والمعرفية في محاولة نقد التراث الإسلامي وغربلته والتأسيس لفقه سياسي جديد، ومن هذه المحاولات حركة أسلمة المعرفة من خلال معهد الفكر الإسلامي، وعدد من المتخصصين والباحثين في الدراسات الإسلامية ومنهم رضوان السيد وعبد الإله بلقزيز وفهمي جدعان وتركي الربيعو، وعزز بعض مفكري الحركات الإسلامية هذا الاتجاه خاصة راشد الغنوشي وحسن الترابي ورحيل غرايبة، بالإضافة إلى عدد من المفكرين الإسلاميين المستقلين كطارق البشري وفهمي هويدي ومحمد سليم العوا وأحمد كمال أبو المجد وعبد الوهاب المسيري. وعلى ضفاف هذه المراجعات بدأت تظهر بوادر حركة إصلاحية إسلامية جديدة في غربلة التراث وإعادة إنتاج الفقه السياسي الإسلامي ومن أبرز المثقفين والكتاب الشباب -في هذا السياق- رضوان زيادة وزكي ميلاد ..الخ.

وعند الجهود الجديدة في غربلة التراث وإعادة بناء الفقه السياسي الإسلامي يجدر الوقوف أمام كتاب صدر مؤخرا للدكتور حاكم المطيري أحد القادة الإسلاميين في الكويت بعنوان "الحرية أو الطوفان: دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحله

التاريخية" (دار الفارس، عمان، 4)، والكتاب أثار ضجة منذ صدوره، إذ جاء في بيئة سياسية وفكرية محافظة ينتشر فيها الوعي السياسي السلبي، والاتجاه السلفي الإحيائي، الذي يعطي هالة كبيرة للتراث وما يتضمنه من إنتاج فكري وسياسي.

تبرز القيمة الحقيقية لـ"الحرية أو الطوفان"، أنه يعيد قراءة النصوص الشرعية السياسية بما يناهض قيم الطاعة والخضوع والاستسلام للسلطة السياسية ومصادرة حق المعارضة والحريات العامة، وبالإضافة إلى تأكيد الكتاب على مفهوم العقد السياسي المشروط ومفهوم السلطة المقيدة وسحب البساط من تحت نظرية تسويغ الاستبداد، فإن الكتاب يقدم رؤية نقدية للتراث تربطه بمراحل تطوره وشروطه التاريخية وتنزع عنه الهالة التي لبسها لدى العديد من الناس.

ويؤسس المطيري لشرعية مفهوم الثورة في الفقه السياسي الإسلامي لينقله من دائرة "الحرام" إلى دائرة "الواجب" إذا أخل الحاكم بعقده مع الشعب، وهي مقاربة على الرغم من ارتباطها، في كتاب المطيري، بالنسق الإسلامي العام، إلاّ أنها تذكرنا بوضوح برؤية جان لوك رائد الليبرالية السياسية ونظريته في العقد الاجتماعي. وبعيدا عن حالة "القلق" الواضحة في كتاب المطيري بين القبول الكامل بمقولات الديمقراطية وبين الحفاظ على المباديء والأسس السياسية الإسلامية، فإنّ المطيري يقدم إضافة مهمة في تطوير الحركة السلفية الإصلاحية في الكويت بشكل خاص والخليج بشكل عام لتتمكن من الاستناد على فكر يسمح لها بممارسة سياسية أفضل وأجرأ في مواجهة التيارات السلفية التقليدية التي سيطرت على المناخ الفكري في الخليج العربي حينا من الدهر.

من ناحية أخرى تمثل مقالة المطيري استئنافا لجزء حيوي من مضمون الخطاب الإصلاحي الأول خاصة في مجال العقلانية والواقعية التي تسمح أكثر بالاقتراب من الإصلاح السياسي وإعلان الحرب على ميراث الاستبداد والطغيان المحشو في تراثنا الفكري وخبرتنا التاريخية.

قراءة في أوراق الإصلاح العربي: الاتجاه شرقا.. دولة المجتمع المنتج 2

17-9-2005

إلاّ أنه منذ سنوات، بدأ الاتجاه الذي ينادي بأولوية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة وتحسين شروط الحياة السياسية الداخلية يقوى ويشتد عوده في الخطاب العربي الجديد وداخل مختلف التيارات الفكرية المتصارعة سابقا (الإسلامية واليسارية والقومية...الخ). فقد تغلبت هذه الدعوة على كثير من المنطلقات الأيديولوجية لفرقاء السياسة والفكر العربي، وبدأنا نشهد جبهات وأحزابا متحدة من مختلف الاتجاهات، تشكل قوة ضغط على الحكومات العربية لمزيد من الإصلاحات الديمقراطية والسياسية.

بقلم محمد أبو رمان

ذكرتُ في مقال سابق بعنوان "نقاش في رؤية منير شفيق" أنّ تراجع الطموح بالإصلاح السياسي في الآونة الأخيرة -بعد مرحلة من التفاؤل والنشاط خلال الشهور السابقة- أدّى إلى العودة إلى أسئلة وجدالات الإصلاح مرة أخرى حول السبب في تأخر العرب وتراجعهم بينما العالم يتقدم إلى الأمام؟

وقد عرضتُ في هذا الإطار مقاربة الأستاذ منير شفيق في تحديد مكامن الخلل وأولويات الإصلاح ومقدماته. ووفقا لشفيق، فإن الاستعمار والهيمنة الغربية والوجود الصهيوني هي العوامل المسئولة عن الحالة العربية. وبالتالي، فإن أولوية الإصلاح يجب أن تبدأ بالتصدي للمشروع الصهيوني والاستعماري من ناحية، ورفض واقع التجزئة القطرية من ناحية أخرى. أما النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، فهو وفقا لهذه المدرسة من الأمور الثانوية التي تساعد على تحسين شروط المواجهة مع الصهيونية والاستعمار، لكنها غير كافية لبناء الإصلاح العربي إذا ما بقيت البوصلة باتجاه تعزيز التجربة القطرية وعدم الخروج عليها.

إلاّ أنه منذ سنوات، بدأ الاتجاه الذي ينادي بأولوية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة وتحسين شروط الحياة السياسية الداخلية يقوى ويشتد عوده في الخطاب العربي الجديد وداخل مختلف التيارات الفكرية المتصارعة سابقا (الإسلامية واليسارية والقومية...الخ). فقد تغلبت هذه الدعوة على كثير من المنطلقات الأيديولوجية لفرقاء السياسة والفكر العربي، وبدأنا نشهد جبهات وأحزابا متحدة من مختلف الاتجاهات، تشكل قوة ضغط على الحكومات العربية لمزيد من الإصلاحات الديمقراطية والسياسية. وقد زاد وعزز من قوة هذا التوجه انهيار المعسكر الشيوعي وتوالد مؤسسات المجتمع المدني منذ عقد التسعينيات، وتزايد نشاطها وارتفاع صوتها؛ ويمكن اعتبار حركة كفاية المصرية نموذجا واضحا في هذا السياق.

في المقابل، ونتيجة لمراوحة دعوات الإصلاح السياسي مكانها وعدم حصول تقدم ملموس في ظل تمسك النخبة الحاكمة بالسلطة، وفشل التجارب الثورية العربية في تحقيق وعودها للناس، برزت في هذا السياق مدرسة جديدة في الفكر والسياسة العربية تتجه شرقا، وتدعو إلى الاستفادة من تجربة "النمور الآسيوية" في تحقيق دولة النمو الاقتصادي بدلا من إضاعة الوقت في الصدامات السياسية والخلافات الأيديولوجية ومسألة تحديد الهوية وتأطيرها.

وفي الوقت الذي قد يبدو للبعض أن هذه المدرسة تهرب من استحقاق الإجابة عن أسئلة حيوية مرتبطة بالإصلاح، إلاّ أنها تنطلق –في الحقيقة- من معطيات الواقع التنموي العربي المتردي الذي كشفت عنه مؤخرا تقارير التنمية الإنسانية العربية الثلاثة الصادرة عن الأمم المتحدة، وتقارير التنمية البشرية على المستوى العالمي، والتي تضع الدول العربية في الصفوف الأخيرة في القائمة العالمية.

وترى هذه المدرسة أن معدلات التنمية الاقتصادية والصناعية بمثابة المحرك للإصلاح السياسي. فالإصلاح السياسي هو محصلة مصالح طبقة عريضة من الناس، ستتغير وتتطور مع مضي عجلة الاقتصاد خارج سياق الركود الحالي في مختلف المجالات.

تعبّر عن هذا الاتجاه دراسة للكاتب والباحث اللبناني الفضل شلق بعنوان "الدولة السياسية والدولة الاقتصادية: كيف نستفيد من تجربة دول آسيا الشرقية" (مجلة الاجتهاد، صيف وخريف 2002). إذ يحاول شلق في هذه الأطروحة تقديم إطار فكري لتجربة دول آسيا الشرقية، التي يرى أنها استطاعت إثبات ذاتها وبناء شرعيتها داخليا، من خلال تقديم الأولوية لمشروع النمو والتقدم الاقتصادي، والانفتاح على العالم وعلى الخبرات وعلى الحضارات، وفي ذات الوقت تضع أمام أعينها هدفا واضحا، وهو النمو والازدهار الاقتصادي والعمل على ردم الفجوة الاقتصادية بينها وبين العالم الغربي. فلم تعن دول النمور الآسيوية نفسها بالبحث عن الشرعية، لكنها صنعت شرعيتها بذاتها من خلال دولة "المجتمع المنتج"، وهي الدولة القوية. كما أنها لم تشغل نفسها بصراع الهوية والحداثة والـ"أنا" و"الآخر"، وإنما استثمرت كل وقتها في البحث عن النمو وتوفير عوامله أيا كان الاتجاه، وأعطته الأولوية على كل الجوانب الأخرى.

في ضوء هذه الرؤية، تتحول مسألة الديمقراطية من مسألة أولوية إلى موضوع يتحقق مع النمو الاقتصادي ومن نتائجه، وتتحول قضية الهوية من معطى في الماضي ودوران حول الذات وحرص عليها من الغزو الخارجي إلى مشروع تنموي تسعى الأمة إلى الوصول إليه، فتصبح الهوية "مشروعا تنمويا للإنتاج والدخول في العالم".

وعلى الرغم من الأفكار الجديدة والملفتة في رؤية شلق، إلاّ أن هناك ملاحظتين رئيستين في نقد هذا الاتجاه؛ الأولى أنه يغفل دور العامل الثقافي في التجربة الآسيوية، ومن المعروف أن أغلب الدراسات الاقتصادية والتنموية التي تناولت هذه التجربة أخذت بعين الاعتبار "الثقافة الآسيوية" ودورها، في حين أن الثقافة العربية ما زالت -بحد ذاتها- إشكالية عالقة، من خلال الصراع على الهوية وتعريف دور الإسلام في المجتمع والدولة، وهي الأسئلة التي ما زالت تشغل الفكر العربي وتستنزف كثيرا من جهوده وحواراته. وبالتالي، لا يمكن قياس حالة الثقافية الآسيوية على الثقافة العربية.

أما الملاحظة الثانية، فتتمثل في أن التركيز على الجانب الاقتصادي دون السياسي ربما يستخدم مبررا لتحايل الأنظمة العربية على الاستحقاق السياسي (الإصلاح والديمقراطية) وترحيله إلى مرحلة أخرى. وهنا، فإن من المآخذ على هذه الرؤية أنّها تفصل بين الاقتصادي والسياسي، في حين يحيل كثيرٌ من الباحثين وبعض المؤسسات الاقتصادية الدولية جزءا كبيرا من أزماتنا الاقتصادية إلى الفساد السياسي؛ مما يعني صعوبة الحديث عن إصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي مواز له.

لكن يبقى أن هذه الرؤية تلفت الانتباه إلى أهمية موضوع التنمية والنمو الاقتصادي في الخطاب الإصلاحي العربي، وربما تذكرنا بدرجة كبيرة بخطاب النهضة العربي في بواكير القرن الماضي، والذي جعل من التخلف "الداء" ومن النهضة الذاتية "الدواء" لكل الأمراض التي تعاني منها الشعوب العربية.